

عبد السلام برحو
دكتور في القانون الخاص
إطار بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

حماية المستهلك من الأضرار الناجمة عن المنتجات المعيبة

(دراسة مقارنة)

تقديم

لطيفة بنخير

أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية
والاقتصادية والاجتماعية بطنجة



منشورات مجلة عالم القانون للدراسات
والأبحاث القانونية والقضائية
سلسلة "رؤى قانونية: قضايا معاصرة بأقلام أكاديمية"
العدد الثاني

الفهرس:

- 1..... مقدمة:
- الباب الأول: التدابير الوقائية لضمان سلامة المستهلك من الاضرار الناجمة عن
- 12..... المنتجات
- 15..... الفصل الأول: تأصيل المسؤولية المدنية للمنتج عن الضرر الناتج عن فعله...
- 16..... الفرع الأول: نطاق تطبيق مسؤولية المنتج عن فعله المعيب وطبيعتها.....
- 17..... المبحث الأول: مجال مسؤولية المنتج عن فعله المعيب
- 18..... المطلب الأول: المنتج والمنتج.....
- 19..... الفقرة الأولى: مفهوم المنتج.....
- 20..... أولا: المضمون الفني لفكرة المنتج.....
- 23..... ثانيا: المنتج في فروع القانون
- 27..... ثالثا: المنتج في المجال الدولي.....
- 34..... رابعا: المنتج في القانون المقارن.....
- 39..... الفقرة الثانية: مفهوم المنتج.....
- 40..... أولا: مدلول المنتج في المجال الدولي.....
- 45..... ثانيا: المنتج في القانون الفرنسي والمغربي.....
- 51..... المطلب الثاني: الأضرار والمضرورون.....
- 52..... الفقرة الأولى: ماهية الضرر.....
- 52..... أولا: مفهوم الضرر.....
- 55..... ثانيا: أنواع الضرر

59	الفقرة الثانية: المضرورين
59	أولا: المضرور ضحية المنتجات المعيبة.....
61	ثانيا: المضرور وفق القانون المقارن.....
	المبحث الثاني: الطبيعة المزدوج لمسؤولية المنتج عن الضرر الناتج عن فعله
72	المعيب
73	المطلب الأول: المسؤولية العقدية للمنتج.....
74	الفقرة الأولى: حالة الضرر الناتج عن العيب في المنتج.....
75	أولا: العيب الموجب للضمان وشروطه.....
80	ثانيا: مدى افتراض حسن النية في المنتج.....
83	الفقرة الثانية: الالتزام بالإعلام في حالة السلع الخطيرة.....
84	أولا: مفهوم الالتزام بالإعلام وأساسه.....
86	ثانيا: محل الالتزام بالإعلام وخصائصه.....
91	المطلب الثاني: المسؤولية التقصيرية للمنتج.....
92	الفقرة الأولى: المسؤولية عن الأفعال الشخصية.....
92	أولا: الخطأ الواجب الإثبات والمفترض.....
95	ثانيا: المسؤولية عن أعمال تابعيه.....
98	الفقرة الثانية: قاعدة الحراسة.....
98	أولا: نظرية تجزئة الحراسة.....
102	ثانيا: دور تجزئة الحراسة في مسؤولية المنتج.....
107	الفرع الثاني: شروط وأساس مسؤولية المنتج.....

- المبحث الأول: الأساس القانوني لمسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة..... 109
- المطلب الأول: فكرة المخاطر كأساس قانوني لمسؤولية المنتج..... 109
- الفقرة الأولى: نظرية المسؤولية الشخصية..... 110
- أولاً: إشكالية الخطأ..... 111
- ثانياً: افتراض خطأ المنتج لتيسير الإثبات..... 112
- الفقرة الثانية: نظرية المسؤولية الموضوعية..... 115
- أولاً: المبادئ القانونية للنظرية..... 116
- ثانياً: تقدير النظرية..... 117
- المطلب الثاني: الخطأ كأساس قانوني لمسؤولية المنتج..... 120
- الفقرة الأولى: تأصيل الالتزام بسلامة المنتج وطبيعته..... 121
- أولاً: قواعد الضمان والالتزام بالسلامة..... 122
- ثانياً: طبيعة الالتزام بالسلامة..... 126
- الفقرة الثانية: مضمون الالتزام بالسلامة..... 129
- أولاً: المعلومات الضرورية..... 129
- ثانياً: المعلومات الوقائية..... 135
- المبحث الثاني: شروط مسؤولية المنتج..... 140
- المطلب الأول: وجود العيب في المنتج..... 141
- الفقرة الأولى: مفهوم العيب وتمييزه عن بعض المصطلحات المتشابهة..... 143
- أولاً: مفهوم العيب..... 144
- ثانياً: تمييز العيب عن بعض المصطلحات المتشابهة..... 146

150	الفقرة الثانية: أنواع العيب وضوابط تحديده
151	أولاً: أنواع العيب
157	ثانياً: ضوابط تحديد العيب
161	المطلب الثاني: حصول الضرر والعلاقة السببية
162	الفقرة الأولى: حصول الضرر
163	أولاً: الأضرار الماسة بالأشخاص
165	ثانياً: الأضرار الماسة بالأموال
166	الفقرة الثانية: العلاقة السببية بين العيب والضرر
167	أولاً: افتراض تعيب المنتج في وقت سابق على طرحه للتداول
169	ثانياً: افتراض وضع المنتج في التداول بإرادة المنتج
170	الفصل الثاني: آليات حماية المستهلك من الأضرار الناجمة عن المنتجات المعيبة
171	الفرع الأول: الآليات الفردية لحماية المستهلك
173	المبحث الأول: الالتزامات القانونية المفروضة على المنتج
175	المطلب الأول: الالتزام بتوفير شروط أمن المنتجات
176	الفقرة الأولى: الالتزام بتقديم النصيحة
177	أولاً: طبيعة الالتزام بتقديم النصيحة
180	ثانياً: تمييز الالتزام بتقديم النصيحة عما يشابهه
183	الفقرة الثانية: مطابقة المنتج للمواصفات الوطنية
183	أولاً: المطابقة الوصفية

- 186.....ثانيا: المطابقة الوظيفية
- 189.....المطلب الثاني: الالتزام بإعلام المستهلك
- 190.....الفقرة الأولى: جهل المستهلك بالمعلومات الضرورية لتنوير رضاه
- 191.....أولا: الجهل المستند إلى استحالة العلم بالإعلام قبل التعاقد
- 194.....ثانيا: الجهل المستند إلى اعتبارات الثقة المشروعة
-الفقرة الثانية: احتكار المعلومات الضرورية لتنوير رضا المستهلك من طرف المهني
- 196.....
- 197.....أولا: علم البائع بالمعلومات وبتأثيرها على رضا المستهلك
- 199.....ثانيا: الالتزام بالإعلام أثناء تنفيذ العقد
- 203.....المبحث الثاني: الحقوق المقررة لصالح المستهلك
- 203.....المطلب الأول: الحقوق التي تستهدف رضا المستهلك
- 204.....الفقرة الأولى: نظرية عيوب الرضا
- 205.....أولا: الغلط
- 207.....ثانيا: الإكراه
- 210.....الفقرة الثانية: إقرار التوازن بين طرفي العقد ومبدأ حسن النية قبل التعاقد
- 211.....أولا: إقرار التوازن بين طرفي العقد (المستهلك - المنتج)
- 213.....ثانيا: مبدأ حسن النية قبل التعاقد
- 217.....المطلب الثاني: الحقوق التي تستهدف الرجوع في التعاقد
- 218.....الفقرة الأولى: حق التراجع في إطار المنظومة التقليدية والحديثة
- 219.....أولا: حق التراجع في إطار القواعد العامة

223	ثانيا: حق التراجع في إطار قانون 08.31
226	الفقرة الثانية: انعكاسات الحق في التراجع على العقد وعلى الأوضاع القانونية لطرفيه
227	أولا: مبررات استعمال الحق في التراجع والآثار المترتبة عليه
233	ثانيا: استثناءات ممارسة حق الرجوع و ضمانات عدم تصف المستهلك
239	الفرع الثاني: الآليات الجماعية لحماية المستهلك
241	المبحث الأول: الدور القانوني لجمعيات حماية المستهلك
242	المطلب الأول: الأحكام العامة لجمعيات حماية المستهلك
243	الفقرة الأولى: ماهية جمعية حماية المستهلك وأهدافها
244	أولا: ماهية جمعية حماية المستهلك
247	ثانيا: أهداف جمعية حماية المستهلك
250	الفقرة الثانية: نموذج الجمعيات المغربية لحماية حقوق المستهلك
251	أولا: الجمعيات ذات الاهتمام الواحد
252	ثانيا: الجمعيات ذات الاهتمام الثنائية
254	المطلب الثاني: وسائل حماية المستهلك القضائية وغير القضائية
255	الفقرة الأولى: وسائل حماية المستهلك القضائية
259	الفقرة الثانية: وسائل حماية المستهلك غير القضائية
260	أولا: الوسائل والتقنيات لدفاع عن المصلحة الجماعية المشتركة
265	ثانيا: انتفاضة المستهلك
270	المبحث الثاني: دور الهيئات الادارية في حماية المستهلك

المطلب الأول: الدور الوقائي للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية	271
الفقرة الأولى: تنظيم المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية	272
وأهدافه.	273
أولا: تنظيم المكتب الوطني للسلامة الصحية	275
ثانيا: الأهداف المتوخاة من إنشاء المكتب الوطني للسلامة الصحية	279
الفقرة الثانية: الدور الحمائي للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية	280
أولا: المقتضيات الوقائية.	282
ثانيا: العقوبات الجزرية.	285
المطلب الثاني: هيئات أخرى لمراقبة جودة المواد المعروضة في السوق..	286
الفقرة الأولى: المؤسسات الحكومية	287
أولا: الهيئات الإدارية والوزارية	291
ثانيا: الهيئات الاستشارية.	294
الفقرة الثانية: هيئات المجتمع المدني	295
أولا: تعاونيات الاستهلاك.	297
ثانيا: جمعيات المستهلكين	302
الباب الثاني: الآثار المترتبة عن مسؤولية المنتج ووسائل دفعها	305
الفصل الأول: دعوى المسؤولية المدنية للمنتج عن فعل منتجاته المعيبة...	307
الفرع الأول: الأحكام الاجرائية لدعوى مسؤولية	

- المبحث الأول: قواعد الاجراءات لدعوى مسؤولية المدنية للمنتج 309
- المطلب الأول: المتضرر وخلفه في دعوى مسؤولية المنتج. 310
- الفقرة الأولى: صفة المتضرر 311
- الفقرة الثانية: صفة الخلف 312
- المطلب الثاني: النيابة العامة وجمعيات حماية المستهلك (الصفة) 314
- الفقرة الأولى: النيابة العامة (الصفة) 315
- الفقرة الثانية: جمعيات حماية المستهلك (الصفة) 317
- المبحث الثاني: الاختصاص والاثبات لدعوى المسؤولية المدنية 323
- المطلب الأول: إجراءات التقاضي والاختصاص 324
- الفقرة الأولى: إجراءات التقاضي 325
- الفقرة الثانية: إجراءات الاختصاص 328
- أولا: الاختصاص النوعي في مسؤولية المنتج 329
- ثانيا: الاختصاص المحلي في دعوى مسؤولية المنتج. 331
- المطلب الثاني: الإثبات والتقدم في دعوى المسؤولية المدنية للمنتج 333
- الفقرة الأولى: الإثبات في دعوى المسؤولية المدنية للمنتج 333
- أولا: الإثبات في مسؤولية المنتج 334
- ثانيا: الخبرة في إثبات مسؤولية المنتج 336
- الفقرة الثانية: التقدم في دعوى مسؤولية المنتج 338
- الفرع الثاني: وسائل دفع مسؤولية المنتج المدنية 342
- المبحث الأول: الشروط المحددة أو المعفية من المسؤولية 343

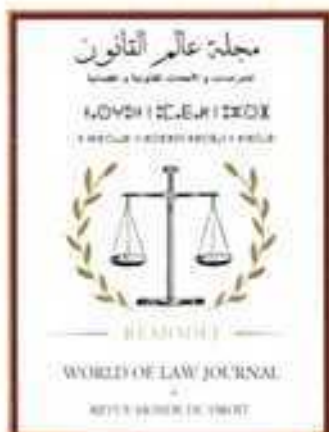
- المطلب الأول: الشروط التصفية ومعاييرها. 344.....
- الفقرة الأولى: مفهوم الشرط التصفي ومعايير تحديده 345.....
- أولا: مفهوم الشرط التصفي 346.....
- ثانيا: معايير تحديد الشرط التصفي. 347.....
- الفقرة الثانية: آثار الشروط التصفية 354.....
- أولا: سلطات القاضي في إلغاء الشروط التصفية 354.....
- ثانيا: مسؤولية المنتج عن الشرط التصفي 357.....
- المطلب الثاني: قاعدة بطلان الشروط التصفية 361.....
- الفقرة الأولى: حالات البطلان 362.....
- أولا: الإخلال بالتزام السلامة 362.....
- ثانيا: الخطأ الجسيم والتدليس 364.....
- الفقرة الثانية: تقييم مبدأ بطلان الشروط التصفية المحددة أو المعفية من المسؤولية 365.....
- أولا: سلبيات مبدأ بطلان الشروط التصفية المحددة أو المعفية من المسؤولية 366.....
- ثانيا: تطوير المبدأ وفق أسس وحلول جديدة 367.....
- المبحث الثاني: وسائل دفع مسؤولية المنتج 368.....
- المطلب الأول: دفع المسؤولية وفق القواعد العامة 369.....
- الفقرة الأولى: مضمون القوة القاهرة 370.....
- الفقرة الثانية: خطأ المتضرر وفعل الغير 375.....

- أولاً: خطأ المتضرر..... 375
- ثانياً: خطأ الغير 380
- المطلب الثاني: دفع المسؤولية وفق القواعد الخاصة..... 382
- الفقرة الأولى: الدفع بعدم المسؤولية بالاستناد إلى القواعد القانونية والاقتصادية 383
- أولاً: الالتزام بالقواعد التشريعية والتنظيمية 383
- ثانياً: الاستناد إلى القواعد الاقتصادية للدفع بعدم المسؤولية..... 386
- الفقرة الثانية: أسباب الإعفاء المرتبطة بالتطور التكنولوجي..... 390
- أولاً: فكرة مخاطر التطور العلمي كسبب للإعفاء من المسؤولية..... 391
- ثانياً: عناصر أعمال فكرة مخاطر التطور العلمي وعبء إثباتها 395
- الفصل الثاني: الآثار القانونية لدعوى مسؤولية المنتج 399
- الفرع الأول: قواعد التعويض والتأمين على المسؤولية..... 400
- المبحث الأول: قواعد التعويض في إطار مسؤولية المنتج 402
- المطلب الأول: الضرر القابل للتعويض وشروطه 403
- الفقرة الأولى: أنواع الضرر القابل للتعويض 405
- الفقرة الثانية: شروط الضرر القابل للتعويض 407
- أولاً: أن يكون محققاً 408
- ثانياً: وأن يكون قد أصاب مصلحة مشروعة..... 410
- ثالثاً: أن يكون الضرر شخصياً 412
- رابعاً: أن يكون الضرر لم يعرض عنه من قبل 413

- المطلب الثاني: معايير تقدير التعويض وطرقه 415
- الفقرة الأولى: معايير تقدير التعويض 415
- الفقرة الثانية: طرق التعويض 418
- المبحث الثاني: التأمين على المسؤولية المنتوجات كآلية للتعويض 426
- المطلب الأول: نظام التأمين على المسؤولية ومدى شموليته لمسؤولية المنتج 428
- الفقرة الأولى: أهمية التأمين في مجال المسؤولية المدنية عن المنتوجات ... 429
- الفقرة الثانية: مدى إلزامية التأمين على المسؤولية المنتج 433
- المطلب الثاني: الضمان الناتج عن عقد تأمين المسؤولية عن المنتوجات 436
- الفقرة الأولى: المنتوجات محل التأمين 437
- الفقرة الثانية: طبيعة المسؤوليات المؤمن عليها 441
- الفرع الثاني: تقدير المحاكم للتعويض 444
- المبحث الأول: تقدير التعويض حسب مدى الضرر 445
- المطلب الأول: مقياس التعويض حسب مدى الضرر 446
- الفقرة الأولى: الضرر المباشر 447
- أولاً: قصر التعويض على الضرر المباشر 447
- ثانياً: معيار الضرر المباشر 449
- الفقرة الثانية: مدى التعويض عن الضرر المباشر 451
- المطلب الثاني: سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض 453

- الفقرة الأولى: تغير الضرر ومدى سلطة محكمة الموضوع في مراجعة التعويض
455.....
- الفقرة الثانية: حدود السلطة التقديرية للقاضي.....458
- المبحث الثاني: تعويض الضحايا عن فعل المنتجات المعيبة.....461
- المطلب الأول: قواعد تعويض ضحايا الأضرار الناتجة عن المنتجات المعيبة462
- الفقرة الأولى: إشكالية التأمين على المسؤولية المدنية للمنتج.....463
- أولا: حدود الضمانات والمزايا التي تقدمها بوليصة التأمين على مسؤولية
المنتج.....463
- ثانيا: تميز بوليصة التأمين في مسؤولية المنتج عن باقي البوليصات468
- الفقرة الثانية: الأضرار والمخاطر غير المغطاة بالتأمين.....471
- المطلب الثاني: مساهمة الآليات الجماعية وقواعد المسؤولية في تعويض
الضحايا المنتجات المعيبة.....480
- الفقرة الأولى: الثغرات المسجلة على بوليصة التأمين على المسؤولية المدنية
للمنتج.....481
- أولا : أزمة تأمين مسؤولية المنتج من على منتجاته المعيبة في فرنسا483
- ثانيا: ثغرات الضمان الناتجة عن الاستثناءات.....484
- ثالثا : مبدأ الحرية التعاقدية واستبعاد نشره الشروط التصفية واثره على فكرة
حماية المضرورين486
- الفقرة الثانية: الآليات الجماعية لتعويض الضحايا من فعل المنتجات المعيبة487
- أولا: التأمين المباشر وتعويض ضحايا المنتجات المعيبة.....488

ثانياً: ضرورة إنشاء صندوق ضمان احتياطي لتعويض ضحايا المنتجات المعيبة	492
خاتمة:	499
المراجع المعتمدة:	504
الفهرس:	542



عبد السلام برحو

حاصل على :

- شهادة الإجازة في القانون الخاص، سنة 2014
- شهادة الماستر في القانون الخاص، تخصص: الدراسات العقارية، سنة 2016
- شهادة الأهلية لمزاولة مهنة المحاماة، سنة 2019
- شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، تخصص قانون الأعمال، سنة 2022